

الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 والتوقعات في عام 2022

غوكهان أرلي



لا يمكن الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية وأنشطة التنمية المستدامة سيتم تنفيذها فقط من خلال الإجراءات الاقتصادية المحلية. لهذا السبب، اتخذت الإمارات قرارات مهمة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية خلال العام 2021 ووضعت أهدافا جديدة. وفي هذا السياق، تم التصريح أيضا بأن الإمارات تهدف إلى زيادة حجم تجارتها بنسبة 10% في المراحل المقبلة، وأنها ستقيم علاقات تجارية أكثر قوة مع الصين وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وروسيا وبولندا ولوكسمبورغ وأستراليا ونيوزيلندا وإندونيسيا.



بعد عام 2021 التغيرات والتحويلات السياسية والقانونية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. حيث كان عاما أجريت فيه الإصلاحات السياسية والتخطيط العمراني إضافة إلى القيام بالتعديلات المتعلقة بمواضيع الإقامة في البلاد. وقبل كل شيء، كان عام 2021 يمثل تاريخا مهما فيما يتعلق بتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة. ولو نظرنا إلى المجريات في هذا السياق، فإن عام 2021 الذي يمثل الذكرى الخمسين لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة (1971-2021) شهد العديد من التغييرات في البلاد إضافة إلى الإعلان عن خطط الخمسين عاما القادمة أي الفترة حتى عام 2071.

حيث يصادف عام 2071 الذكرى المثوية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة. لذلك، يمكن اعتبار العام 2021 بالنسبة للإمارات بأنه فترة الرفاهية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار، يتم اتباع سياسات أكثر اعتدالا بدلا من السياسات العسكرية.

يشمل برنامج التنمية لـ 50 عاما المقبلة الذي أعلنته الإمارات عام 2021، 50 مشروعا جديدا. حيث أن الهدف الرئيسي من إعلان السلطات الإماراتية عن هذه المشاريع الـ 50، هو تسريع التنمية الاقتصادية

في البلاد. جدير بالذكر أن أبوظبي تعتمد بشكل كبير على العائدات الواردة من النفط ومشتقات الهيدروكربون. وتولي الإمارات أهمية خاصة لمخطط دبي التي قررت خفض حصتها من النفط والقطاعات المرتبطة بالنفط في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة إلى أقل من 5%.

وفي هذا السياق، كان هناك تصريحات بتخصيص صندوق بمبلغ 1.36 مليار دولار أي ما يقابل 5 مليارات درهم إماراتي بشكل رئيسي من أجل توسيع القطاعات والأنشطة المتعلقة بالصناعات التي أعلنتها الإمارات. وبالإضافة إلى إنشاء هذا الصندوق، تم خلال عام 2021 إنشاء مؤسسة من أجل الإشراف على عمل الصندوق والتنسيق مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن بنك الإمارات للتنمية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك في الإمارات، دعمه المالي من

أجل توسيع انتشار تقنية الجيل الخامس (5G) في الإمارات، وذلك فيما يتعلق بأنشطة وتسهيل القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية. جدير بالذكر أن تطوير تقنية الجيل الخامس (5G) هو موضوع تم التطرق إليه عدة مرات من أجل التأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة تواكب وتعمل بالتنسيق مع الابتكارات التكنولوجية العالمية.

أدى المسؤولون الإماراتيون بتصريحات في إطار هذا الموضوع. حيث قال محافظ البنك المركزي الإماراتي خالد محمد بلعمه، إن البنك المركزي سيلعب دورا رائدا في نشر وترويج تطبيقات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والهوية الرقمية، إضافة إلى مكافحة التغيرات المناخية.

لا يمكن الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية وأنشطة التنمية المستدامة سيتم تنفيذها فقط من

خلال الإجراءات الاقتصادية المحلية. لهذا السبب، اتخذت الإمارات قرارات مهمة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية خلال العام 2021 ووضعت أهدافا جديدة. وفي هذا السياق، تم التصريح أيضا بأن الإمارات تهدف إلى زيادة حجم تجارتها بنسبة 10% في المراحل المقبلة، وأنها ستقيم علاقات تجارية أكثر قوة مع الصين وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وروسيا وبولندا ولوكسمبورغ وأستراليا ونيوزيلندا وإندونيسيا. جدير بالذكر أن دبي تعتبر حاليا مركزا ماليا هاما. وإضافة إلى التجارة المهمة للإمارات التي تنفذها في سياق غاز الهيدروكربون، فإنها تقوم بأنشطة متنوعة في العديد من القطاعات الأخرى.

تعتبر قضايا البيئة أيضا من أهم المواضيع التي تم التركيز عليها في الإمارات خلال عام 2021. كما كانت مسألة التخطيط العمراني في دبي لعام 2040، إحدى مواضيع





يتوقعون أن يدخل البلاد 25 مليون شخص بهدف زيارة المعرض الذي سيستمر حتى 31 مارس/ آذار 2022.

وفي هذا السياق، فإن هناك مساعي من أجل جذب المزيد من الناس إلى دبي من أجل زيادة سرعة عملية التنمية الاقتصادية المتواصلة في دبي في إطار السياحة والخدمات والاستثمارات. ومن أجل الغرض نفسه، قامت الإمارات بإجراء تعديلات على منح التأشيرات الخاصة بها من أجل جذب المزيد من الأشخاص إلى البلاد. ومع الإجراءات التي بدأت في التنفيذ حديثاً، تم تطبيق وضع "التأشيرة الخضراء"

اعتباراً من عام 2021. وفي هذا الصدد، هناك توقعات بأن تنمو الفنادق والمناطق المتعلقة بالسياحة بنسبة 134%. وفي هذا الإطار، فإن الفنادق والمناطق المرتبطة بالسياحة التي يمكن أن تستخدمها أنشطة مثل معرض إكسبو 2020 الذي أقيم في البلاد مؤخراً، تتأثر أيضاً بهذا القرار. وبالفعل، أجرى ما مجموعه 6.3 ملايين شخص زيارة إلى معرض إكسبو 2020 الدولي، الذي افتتح أبوابه في أكتوبر/ تشرين الأول، وذلك حتى منتصف ديسمبر/ كانون الأول. وجاء في تصريحات أدلى بها مسؤولون في الحكومة الإماراتية أنهم

التخطيط العمراني المعلن عنه في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2021. حيث تحتاج دبي إلى تنظيم التخطيط العمراني فيها نظراً لأنها الإمارة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الإمارات، في سياق عدد السياح الذين تجذبهم أو من حيث هيكلها الديموغرافي الداخلي. ويشار إلى أن هذا التخطيط يعتبر خطة التنمية العمرانية السابعة التي يتم تنفيذها في دبي منذ عام 1960. وفي هذا السياق، يمكن القول إن قدرة الاستيعاب المستخدمة في التعليم والصحة ستزيد بنسبة تصل إلى 25% في دولة الإمارات العربية المتحدة



تجريم تعاطي الكحول والعيش المشترك لغير المتزوجين. كما صدر مرسوم ينص على أنه يمكن لغير المسلمين المقيمين في أبوظبي رفع دعاوى قضائية في بلدهم فيما يتعلق بالميراث والطلاق وحضانة الأطفال. ومع رفع عدد أيام إجازة الأمومة والتميز الإيجابي في هذا الصدد، أصبحت اللوائح تنص على منح إجازة أمومة للمرأة لمدة لا تقل عن 45 يوما، وإضافة إلى ذلك منحها 15 يوما أخرى مدفوعة نصف الراتب. هنا يمكن اعتبار أن جميع هذه التعديلات المتعلقة بالقوانين الاجتماعية والحقوقية والمدنية والقواعد في الإمارات، تهدف إلى زيادة العلاقة مع الأسواق العالمية وجذب الاستثمار إلى البلاد وتسهيل الحياة الاجتماعية. لذلك، يمكن القول إن عام 2021 كان في الأساس عاما اجتماعيا وقانونيا واقتصاديا وسياسيا زخما لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن الإمارات تتوقع هذا الزخم في عام 2022 أيضا. ■

غوكهان ارابي: أكاديمي وباحث من تركيا، منسق الدراسات الخليجية في مركز اورسام.

حماية البيانات الجديدة، كما أجريت دراسات من أجل منع انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات على الإنترنت. وبالفعل أقرت السلطات الإماراتية في الأيام الأولى لعام 2022، عقوبة السجن لمدة عام واحد وغرامة مالية قيمتها 100 ألف درهم إماراتي بناء على المادة 52 من القانون الفيدرالي رقم 48، على من يثبت أنهم أشاعوا أخبارا أو إشاعات كاذبة على الإنترنت. وتم الإعلان عن القرار الجديد من قبل مكتب المدعي العام لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التطور الآخر الذي يتعلق بالتكنولوجيا أيضا في عام 2021، هو وجود هدف برفع عدد مطوري برامج الكمبيوتر في الإمارات من 64 ألف شخص إلى 100 ألف. وهناك بعد هام للغاية للتطورات التي جرت في الإمارات في عام 2021، وهو تطبيق التعديلات القانونية إضافة إلى إجراء تغييرات جديدة في بعض القوانين. حيث تم تقديم 40 مشروع قانون جديد ومحدّث في الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2021، بما في ذلك مشاريع قوانين وتعديلات لإلغاء



لاسيما من أجل العاملين من الخارج/ العاملين عن بعد، والأسماء المحترفة الموهوبة، والمستثمرين، ورجال الأعمال المبادرين والطلاب المتميزين جدا. كما تهدف جهود الإمارات إلى جذب الأشخاص الموهوبين إلى البلاد من أجل الاستفادة من هذه المواهب في الإمارات وإدخالهم إلى قطاعات التكنولوجيا، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة في منطقة الخليج.

وفي عام 2021 الذي تم فيه تنفيذ أنشطة مهمة من حيث التكنولوجيا، أجريت أيضا دراسات حول قوانين